أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2017/10/24م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

البيت الأبيض ينفي وجود "مبادرة ترامب" ويؤكد: هناك حوار جاد دون فرض وقائع! 3

أزمة العلاقات التركية – الأميركية... أسبابها وآفاقها 5

ما هي حقيقة "صفقة القرن" الاميركية للتسوية وفرص تحقيقها؟ 10

كشف تفاصيل خطة ترامب لحلّ القضية الفلسطينية 12

الكونغرس الاميركي يعمل بهدوء لـ "تجريم" مقاطعة إسرائيل 13

بعد جولة تيلرسون .. لماذا لا تضغط واشنطن لحل أزمة الخليج؟ 16

صفقة القرن وفق السلوك الإسرائيلي والأميركي والصمت العربي: تطبيع مقابل السراب 18

التباعد الأميركي- الروسي.. وخطّ طهران- بيروت 20

معارضو استفتاء كردستان العراق.. حسابات المصلحة والهيمنة 22

خطة ترامب: مفاوضات قصيرة الأمد وتطبيع مع العالم العربي 27

مسؤول أمريكي يكشف: خطة سلام أمريكية حتى نهاية العام "الكل او لا شيء" 29

هذه توصيات مدير الـ CAI السابق للتصدي للنفوذ الإيراني 30

"سورية المفيدة" شرقاً...الانفجار الآتي بين روسيا وأميركا وإيران 31

البيت الأبيض ينفي وجود "مبادرة ترامب" ويؤكد: هناك حوار جاد دون فرض وقائع!

أمد/ واشنطن – وكالات: 2017\10\23

نفى البيت الأبيض التقارير الصادرة يوم أمس حول العناوين الرئيسية للمبادرة الأمريكية لإحياء عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط وحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

وقال البيت الأبيض إن "التقارير التي صدرت حول المساعي السياسية التي تبذلها الإدارة الأمريكية غير دقيقة، بل وأن بعض التفاصيل المذكورة تحتوي على معلومات مغلوطة أيضا".

ووفق ما ذكرته صحيفة "اسرائيل اليوم" العبرية، نقلا عن مسؤول أمريكي "يبدو أن التقرير الذي بثته إحدى وسائل الاعلام الإسرائيلية أمس تم تضخيمه، فهناك جد وحوار مع كل الأطراف، لكننا لا نفكر بفرض وقائع، ومهمتنا بالأساس ترتكز على المساعدة في التوصل لاتفاق سياسي يتلاءم مع الفلسطينيين والإسرائيليين، وليس من خلال فرض الوقائع عليهم".

الكشف عن التفاصيل الأولى لمبادرة ترامب لحل النزاع الاسرائيلي الفلسطيني

وقالت القناة الإسرائيلية الثانية في تقرير خاص لها أمس الأحد إنه وبعد أشهر من مداولات وزيارات قام بها طاقم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإجراء مشاورات في منطقة الشرق الأوسط، تم الكشف عن المزيد من التفاصيل حول خطة ترامب للسلام في منطقة الشرق الأوسط وحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

ووفق ما ذكرته القناة نقلا عن مسؤولين أمريكيين، فإن من الخطوات التي تشملها مبادرة ترامب لإحياء عملية السلام، ستتضمن إمكانية اجراء مفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بمعنى أنها لن تكون رزمة شاملة إما الموافقة عليها كلها أو لا شيء.

وتسعى الإدارة الأمريكية من خلال ذلك إلى تقديم مقترح لترتيب أوراق منطقة الشرق الأوسط بأسرها، تنتهي باستقدام الدول العربية الى طاولة المباحثات من أجل تطبيع عربي شامل مع إسرائيل بموجب مبادرة ترامب – وفق ما ذكرته القناة الإسرائيلية الثانية.

وتشير القناة نقلا عن مصادرها في الولايات المتحدة الى أن الخطة الأمريكية ستكون مختلفة تماما مما طرح في السابق منذ بيل كلينتون وجورج بوش وحتى إدارة أوباما.

وأشار المسؤولون الأمريكيون الى أن نوايا فريق ترامب الإسراع والحسم في هذا الموضوع، وذلك من خلال رفض وضع جدول زمني للمباحثات بين الأطراف كما أنه لن يتم فرض أي اتفاق على أي طرف منهم.

ووفق ما ذكرته القناة في تقريرها، فإن مسؤول مقرب من الحزب الديمقراطي المعارض في الولايات المتحدة، قال إنه "سمع رسالة من البيت الأبيض تقول إنه يوجد تصور، وسيسعدكم أيضا".

ووفق التقرير، فإن فريق ترامب سيخرج في المبادرة من منطلق أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس طرف جاد ومهتم بالتوصل الى اتفاق، – حتى وأن كان الإسرائيليون لا يرغبون بسماع هذا الكلام. وأضافت القناة "لو كان الأمريكيون يعتقدون أن الوضع مختلفا لما أضاعوا كل هذا الوقت لطرح مبادرات لحل النزاع".

كما وأكد المسؤولون الأمريكيون الى أن الإدارة الأمريكية تهتم جدا للاحتياجات الأمنية لإسرائيل – التي يتحدث عنها نتنياهو باستمرار.

وأكدت القناة أن "هذه التطورات تفسّر ما أوعز به نتنياهو لوزرائه، وهو أن ترامب كونه رجل أعمال يتوقع أن يجعل ممن يرفض التوصل لأي اتفاق بأن يدفع ثمن ذلك، حيث شدد نتنياهو أنه يفكّر بأن يتعاون مع ترامب في هذا الموضوع، وقد يؤدي ذلك الى خلاف داخل الائتلاف الحكومي".

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2017\10\23

اعتقلت السلطات التركية في الرابع من تشرين الأول/أكتوبر 2017 أحد الموظفين الأتراك العاملين في القنصلية الأميركية في إسطنبول، بتهمة التجسّس ومحاولات الإضرار بالنظام الدستوري وحكومة تركيا. وقد أشعل الإجراء التركي حالةً من الردود الانتقامية، بدأتها السفارة الأميركية في أنقرة بتجميد خدمات إصدار التأشيرات، باستثناء الهجرة في كل المنشآت الدبلوماسية الأميركية في تركيا. وردّت السفارة التركية في واشنطن بإصدار بيانٍ مطابق مع تغيير اسمَي البلدين. وفي مساء اليوم التالي، شكّك السفير الأميركي المنتهية ولايته، جون باس، في دوافع مسؤولين أتراك في الأزمة، فردّ أردوغان بتحميل السفير مسؤولية التصعيد الأخير، وبأنه غير مرغوب فيه في أنقرة. وعلى الرغم من محاولة البلدين احتواء الأزمة، والحيلولة دون تحولها إلى مواجهة دبلوماسية شاملة، فإنّ الإجراءات المتبادلة كشفت مدى الاحتقان في العلاقة بين البلدين.

خلفيات التوتر الأميركي – التركي

يعدّ التوتر الأخير بين البلدين حلقة جديدة في سلسلة طويلة من الخلافات التي تفاقمت منذ عام 2013. ويمكن حصر أهم نقاطها في ما يلي:

• الخلاف حول سورية؛ إذ أيدت تركيا إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، بعد فشل محاولاتها، عام 2011، لإعادة تأهيله، في حين انحازت إدارة الرئيس باراك أوباما إلى مقاربة غامضة ومتردّدة، أعلنت فيها عدم قبولها ببقاء الأسد رئيسًا. وفي الوقت نفسه، رفضت محاولات إسقاطه. وقد ترتب على ذلك صعود تيارات متطرّفة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة، وتعزيز إيران نفوذها في سورية، بذريعة محاربة الإرهاب، ثم تدخلت روسيا في خريف عام 2015، وتغيرت كل المعادلات على الأرض لمصلحة النظام وحلفائه.

• اتخاذ إدارة أوباما المقاتلين الأكراد حليفًا لها في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية، وقد أثار غضبَ تركيا دعم "وحدات حماية الشعب" التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري الذي تعدّه أنقرة امتدادًا لحزب العمال الكردستاني التركي. وتخشى تركيا من أن وحدات حماية الشعب تسعى إلى إقامة كيان كردي مستقل شمال سورية، مستغلةً الفراغ المترتب على تراجع "داعش".

"إرهاصات علاقة جديدة آخذة في التشكل، تكون فيها تركيا أبعد عن الغرب، من دون قطيعة معه، وأقرب إلى روسيا من دون تحالفٍ معها"

• شعور تركيا بخذلان الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) لها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، وذلك بعد إسقاط مقاتلتين تركيتين طائرة روسية، اخترقت مجالها الجوي؛ إذ لم يكن الموقف الأميركي وموقف "الناتو" صلبًا، كما يفترض ميثاق الحلف، في دعم تركيا.

• الموقف الأميركي الغامض من محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا صيف عام 2016؛ إذ عوض أن يسارع وزير الخارجية الأميركي، حينئذ، جون كيري، إلى إدانة المحاولة، عبّر عن أمله بالهدوء والسلام، ووجود سلطة تدير شؤون البلد. أما السفارة الأميركية في أنقرة فقد أصدرت بيانًا ليلة الانقلاب، رأت فيه أنّ ما يجري في تركيا "انتفاضة"، من دون أن تشير إلى وجود انقلاب عسكري على الحكومة الشرعية. ولم تدن الإدارة الأميركية، سواء البيت الأبيض أم الخارجية، عملية الانقلاب، إلّا بعد اتضاح أنّ المحاولة الانقلابية تندحر. ولم تقف إدارة أوباما عند ذلك الحد، إذ إنها سارعت إلى تحذير تركيا، على لسان كيري "من عواقب التمادي" في استهداف الانقلابيين، في إشارة إلى مساعي الحكومة التركية لتطهير الجيش، وما عدّته واشنطن محاولات أردوغان التضييق على حرية التعبير والحريات الإعلامية والأكاديمية والمجتمع المدني. بل وصل الأمر بكيري إلى التلويح بإعادة النظر في علاقات تركيا بحلف الناتو، على أساس أنّ الحلف "لديه متطلبات في ما يتعلق بالديمقراطية". وقد أدى ذلك الموقف إلى صدور اتهامات تركية رسمية لواشنطن بالتورّط في المحاولة الانقلابية، خصوصا في ضوء رفضها تسليم الداعية فتح الله غولن الذي تتهمه تركيا بالوقوف وراءها.

استمرار التصعيد مع ترامب

علّقت حكومة أنقرة آمالًا بتحسن علاقتها بواشنطن مع وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، خصوصًا أنّ مستشاره للأمن القومي في ذلك الحين، مايكل فلين، كان يعمل على تمثيل مصالح تركيا في واشنطن، قبل تعيينه مستشارًا للأمن القومي الأميركي، غير أنّ فلين لم يلبث أن أقيل من منصبه بعد ثلاثة أسابيع على شَغله، وكان عمله مع تركيا، إضافةً إلى علاقاته بروسيا، من النقاط التي وُظفت في الحملة ضده. لكن العلاقات التركية – الأميركية لم تتحسّن تحت إدارة ترامب؛ إذ فشل أردوغان في إقناع الرئيس الجديد مع وصوله إلى السلطة بأنّ حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري إنما هو امتداد لحزب العمال

الكردستاني الانفصالي التركي الذي تصنفه أنقرة وواشنطن حزبًا إرهابيًا. ومع وصول أردوغان إلى واشنطن في أيار/ مايو الماضي لمقابلة ترامب، كانت الإدارة الأميركية قد ضاعفت الدعم لـ "وحدات حماية الشعب" الكردية. وخلال الزيارة أيضًا، وقعت اشتباكات بين حرس أردوغان ومحتجين أمام السفارة التركية في واشنطن، وجهت على إثرها السلطات الأميركية تهما غيابية ضد 15 شخصًا من أعوان حراسة أردوغان، بذريعة ضرب متظاهرين، في حين اتهمت أنقرة السلطات الأميركية بعدم تأمين الحماية اللازمة للرئيس التركي ومقر البعثة الدبلوماسية التركية. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، احتجت تركيا على اتهام الولايات المتحدة وزير اقتصاد تركياً سابقاً بالتآمر مع رجل أعمال تركي معتقل في واشنطن، بذريعة انتهاك العقوبات الأميركية على إيران. ومع مطلع شهر أكتوبر/تشرين الأول الجاري، أغضبت أنقرة واشنطن باستضافتها الرئيسين، الإيراني حسن روحاني، والفنزويلي نيكولاس مادورو، على الرغم من محاولات إدارة ترامب عزل نظامَي البلدين.

"تَشَكُّكُ تركيا في موثوقية الحليف الأميركي، وفي الرهان على حلف الناتو، ما دفعها إلى محاولة تنويع تحالفاتها إقليميًا ودوليًا"

مواءمات تركية جديدة

تَشَكُّكُ تركيا في موثوقية الحليف الأميركي، وفي الرهان على حلف الناتو، ما دفعها إلى محاولة تنويع تحالفاتها إقليميًا ودوليًا؛ إذ لا تنحصر معضلة تركيا في المساعي الأميركية لاجتراح مقاربة جديدة للعلاقة بينهما، بل يأتي ذلك ضمن ما يبدو أنه مقاربة غربية أوسع، لتغيير أسس العلاقة بها، سواء لناحية تصعيد بعض الدول الغربية التوتر معها، كما فعلت ألمانيا، أو لناحية التلويح بتعليق عضويتها في "الناتو"، أو التهديد باستبعاد طلبها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما فعلت مسؤولة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، وذلك ردًا على المحاولات التركية إعادة عقوبة الإعدام لمعاقبة المتهمين بالضلوع في محاولة الانقلاب.

من هنا، انخرطت تركيا مع روسيا وإيران، في دعم مسار مفاوضات أستانة، منذ مطلع العام الجاري، بين وفدَي النظام والمعارضة السوريَين. وقد نجحت تلك المفاوضات في الاتفاق على إنشاء أربع مناطق لـ "خفض التوتر" في سورية، من ضمنها إدلب التي بدأت فصائل من المعارضة السورية بدعم تركي، قبل أيام، عملية عسكرية فيها لاستعادتها من سيطرة "جبهة النصرة". والدافع الرئيس لتركيا في العمل مع روسيا

وإيران في سورية هو القلق من نجاح الأكراد في السيطرة على شمال سورية، والتأسيس لنواة دولة هناك، وهو ما ينذر بتشجيع أكراد تركيا على محاولة الانفصال، خصوصًا بعد استفتاء كردستان – العراق أواخر الشهر الماضي على الاستقلال. وقد أثار توقيع تركيا منتصف أيلول/ سبتمبر الماضي، لاتفاق مع روسيا لشراء منظومة الدفاع الصاروخي "إس 400" استياء "الناتو" بذريعة أنّ هذه المنظومة لا تتلاءم مع منظومة الدفاع المشتركة بين أعضاء الحلف، على الرغم من أنّ الحلف لم يبادر إلى طمأنة تركيا بما فيه الكفاية خلال أزمتها مع روسيا.

آفاق التحالف الأميركي – التركي

يصعب القول إننا نشهد نهاية التحالف التركي – الأميركي، في ضوء عدم وجود بديل أمام الطرفين في المرحلة الراهنة؛ فمن ناحية ما زال الاقتصاد التركي يعتمد على المستثمرين الأجانب، وكثير منهم أميركيون. وما زالت تركيا التي قامت عقيدتها الدفاعية، منذ أوائل الخمسينيات، على عضويتها في حلف الناتو، غير قادرة على تركه في محيط مشتعل. ثمّ إن روسيا لا تستطيع التعويض عن الولايات المتحدة، ولا يمكن الاعتماد عليها حليفًا موثوقًا به، خصوصا أنّ ثمة تفاوتًا في الرؤى التركية – الروسية حيال ملفاتٍ كثيرة. في المقابل، فإنّ الولايات المتحدة في حاجة إلى تركيا في منطقة الشرق الأوسط؛ فهي دولة مسلمة كبيرة، ترتبط مع واشنطن في عضوية حلف الناتو، وتملك ثاني أكبر جيوشه، وللولايات المتحدة وحلف الناتو عدد من المنشآت العسكرية على أراضي تركيا، بما في ذلك قاعدة إنجرليك وإزمير الجويتان. وتستخدم قوات التحالف الدولي قاعدة إنجرليك، في شن هجمات جوية على "داعش" في سورية، كما أنّ فيها قاعدة تابعة للمخابرات الأميركية ومنظومة إنذار مبكر تخص منظومة الدفاع الصاروخي الأوروبية التابعة للحلف. وفي قاعدة إنجرليك نحو 2700 جندي وموظف أميركي، وتضم عشرات من الأسلحة النووية التكتيكية. أما إزمير فإنها تحتضن مقر قيادة القوات البرية لحلف الناتو. وبناءً عليه، من شأن شرخ في العلاقات بتركيا أن يؤثّر في توازناتٍ في منطقة الشرق الأوسط، فضلًا عن تداعياته المحتملة على أمن أوروبا نفسها، بما في ذلك تدفّق اللاجئين السوريين نحو حدودها؛ إذ تمثل تركيا نقطة الوصل بين آسيا وأوروبا. وبسبب حجم تركيا، وموقعها الاستراتيجي وقربها كذلك من سورية والعراق، فإنّ الولايات المتحدة تحتاج إليها في حربها على "داعش"، وفي موازنة التمددين، الإيراني والروسي، في المنطقة.

وعلى الرغم من أن مصادر تركية سبق أن ألمحت إلى إمكانية إغلاق قاعدة إنجرليك في وجه الولايات المتحدة وحلف الناتو، فضلًا عن التلميح بإعاقة تقدم القوات الكردية المدعومة أميركيًا نحو الرقة، فإنّ تركيا لم تنفذ أيًا من تلك التهديدات التي يبدو أنها تندرج في سياق الضغط لا أكثر. بل إنّ وزارة الدفاع الأميركية أكدت، خلال التوتر الدبلوماسي الحالي، أنّ العمليات العسكرية المنطلقة من تركيا لم تتأثر.

خلاصة

على الرغم من التوتر الراهن في العلاقات الأميركية – التركية، فإنّ حاجة كل طرفٍ إلى الآخر لا تزال كبيرة. ويمكن القول إننا نعيش إرهاصات علاقة جديدة آخذة في التشكل، تكون فيها تركيا أبعد عن الغرب، من دون قطيعة معه، وأقرب إلى روسيا من دون تحالفٍ معها؛ فتركيا تعيش في محيط جيوستراتيجي معقد، وتحالفاتها الغربية بصيغتها السابقة لا تضمن لها المظلة الحمائية التي ترتجيها، ومن ثمّ فإنها تجد نفسها مضطرةً إلى مجاراة تبدل التحالفات والخصومات في المنطقة. أما الولايات المتحدة، فلا يمكنها أن تتخلى عن تركيا، على الأقل في المدى المنظور، لأنّ البديل هو ترك فراغٍ يملؤه الحلف الروسي – الإيراني في المنطقة.

ما هي حقيقة "صفقة القرن" الاميركية للتسوية وفرص تحقيقها؟

رام الله- "القدس"دوت كوم – 2017\10\24

قال محللون سياسيون إن الظروف الإقليمية غير جاهزة حتى الآن لعقد ما وصف بـ "صفقة القرن" لتسوية القضية الفلسطينية، رغم كل ما يقال عن أن الإدارة الأمريكية أنهت تقريباً مقترحاتها لتلك الصفقة، وانها على وشك البدء بتنفيذها.

واوضح الكاتب والمحلل السياسي، ناجي شراب، ان زيارات المبعوث الأمريكي لعملية السلام المكوكية، "أنتجت على ما يبدو مقترحات لما يسمى /صفقة القرن/، ويتم العمل حالياً على بلورتها في إطار عام لتطبيقها لاحقاً"، مشيرا الى أن "الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي غير قادرين الآن على رفض المقترحات الأمريكية".

وقال شراب أن "الإطار العام للصفقة يضم عنصرين رئيسيين: الأول، هو السلام الإقليمي، وتطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، وتحديداً دول الخليج، أما العنصر الثاني، فهو التأكيد على حل الدولتين كأساس لعملية السلام، لأن المفاوض الفلسطيني لن يقبل بأقل من ذلك".

ولا يستبعد شراب وجود مفاوضات سرية أدت إلي الخطة الأمريكية للتوصل إلى "صفقة القرن"، مشيرا الى أنه يمكن ربط المصالحة الفلسطينية بمرحلة البدء في المفاوضات، وأن هناك على ما يبدو تفويض غير مباشر من حركة حماس للرئيس محمود عباس، للدخول في مفاوضات على أساس الحفاظ على الحقوق الفلسطينية.

واعتبر المحلل السياسي، أكرم عطا الله، كل ما يقال عن صفقة القرن التي تُعدها الإدارة الأمريكية، بانه "تضخيم للحدث قبل وقوعه، وذلك لتهيئة الأطراف المختلفة لتقبله عندما تطرحه إدارة ترامب على طاولة المفاوضات، وأن تلك التسريبات (بهذا الشأن) تأتي في سياق قياس ردود الفعل الإقليمية على المخططات الأمريكية القادمة لعلمية السلام".

وأكّد عطاالله أن "صفقة القرن إذا حدثت، فهي ستصادر الأدوار الإقليمية للدول العربية، وتحديداً الدورين المصري والأردني، حيث تلغي الصفقة حل الدولتين، وتلقي أعباء إضافية على مصر والأردن من ناحية العودة للتدخل في شؤون قطاع غزة والضفة الغربية".

واضاف "كل ما يقال عن الصفقة، حديث في العموميات، دون ذكر أي تفاصيل من جانب الإدارة الأمريكية، وهذه الصفقة لن تكلل بالنجاح إذا تنازلت عن الطروحات التاريخية للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين".

واعرب عطا الله عن اعتقاده بأن "الظروف الفلسطينية والإقليمية غير مهيأة الآن لتمرير صفقة القرن"، مشيرا إلى أن "بعض الأطراف العربية قد تكون على علم ببعض ما يطبخ في دهاليز الإدارة الأمريكية، لا سيما ما تحدث به الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الشهر المنقضي، من أن العرب لا يمانعون في سلام شامل مع إسرائيل، رغم تمسكه بإقامة الدولة الفلسطينية".

كشف تفاصيل خطة ترامب لحلّ القضية الفلسطينية

الايام 2017\10\24

القدس – وكالات: كشفت القناة الإسرائيلية الثانية، مساء أمس، عن تفاصيل الخطة التي تعدها الإدارة الأميركية لحل القضية الفلسطينية، والتي بموجبها يتم عقد سلام شامل في الشرق الأوسط، في إطار ما يسمى "صفقة القرن" التي وعد بها الرئيس دونالد ترامب.

ونقلت القناة الإسرائيلية عن مصادر لها في الإدارة الأميركية تفاصيل الخطة، والتي يعتقد الرئيس الأميركي وإداراته أن الفرصة مواتية لتوقيعها، خاصة أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، معني بالاتفاق، في حين قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو: إنه غير معني بخلاف مع الإدارة الأميركية.

وتشمل الخطة الأميركية حلاً شاملاً إقليمياً وليس حلّ صراع فلسطيني إسرائيلي يأتي على طاولة المفاوضات من أجل التطبيع مع إسرائيل من جميع الدول العربية. والحل الإقليمي يكون مختلفاً تماماً عن كل الخطط التي طرحت في السابق، من قِبل جون كيري وكلينتون وجورج بوش الأب والابن.

والاقتراح مفتوح للمفاوضات من الطرفين، ولا يوجد لدى واشنطن أن تقول للطرفين: إما أن تقبلها أو ترفضها. وهذا ليس الأسلوب القادم مع الرئيس ترامب، وفق التقرير الإسرائيلي.

إسرائيل من جهتها قلقة من أن نتنياهو قال لوزرائه: صعب أن أقول للرئيس ترامب "لا" الآن، وهناك فعلاً جدية، ويصف بعض المسؤولين الإسرائيليين ترامب بأنه سريع وحاد، ولكنهم لا يريدون أن يحددوا الآن وقتاً للمفاوضات.

"لا نريد أن نفرض الاتفاق على الطرفين، قال مصدر في الحزب الديمقراطي الذي سمع مؤخراً من البيت الأبيض هذا الكلام، ونقله إلى القنوات الإسرائيلية، مضيفاً: "يوجد هناك وقت ونريد أن يضمن الجميع راحته في الموافقة".

من ناحيتها، تقول الإدارة الأميركية: إنها تتعهد أمن إسرائيل، والتطورات هذه نقلها نتنياهو للوزراء وقال: إن المبعوث الأميركي فقط هو الذي يأتي لجمع الأفكار ومحاولة ترسيخها كصفقة القرن.

الكونغرس الاميركي يعمل بهدوء لـ "تجريم" مقاطعة إسرائيل

واشنطن – "القدس" دوت كوم– سعيد عريقات – 2017\10\24

تمكن اللوبي الإسرائيلي القوي في العاصمة الأميركية واشنطن "ايباك" من دفع وتوسيع ما يدعى بـ "قانون مكافحة المقاطعة في إسرائيل (S.720 و H.R.1697)، القانون الأميركي الحالي بشأن "حظر الامتثال للمقاطعة المعادية لإسرائيل بقيادة المنظمات الدولية" مع بداية الدورة التشريعية الحالية في الكونغرس الأميركي (بشقيه النواب والشيوخ) يوم 5 أيلول الماضي مما يشكل خطراً على التعديل الأول في الدستور الأميركي الذي يعطي أولوية لحق حرية التعبير" بحسب قول "الاتحاد الأميركي للحريات المدنية ACLU" على الرغم من أن مشروع القانون لا يحدد مسألة حرية التعبير بصراحة .

ويدعي "ايباك" ان مشروع القانون هذا بات قاب قوسين او ادنى من الوصول الى اقراره، وان يصبح سارياً وملزماً بفضل جهوده (ايباك).

وتمكن اللوبي الاسرائيلي "إيباك" من حشد تحركات لـ "تجريم مقاطعة إسرائيل" ليس فقط على مستوى الكونغرس الأميركي، بل أيضا على مستويات مجالس النواب والشيوخ في الولايات الأميركية المختلفة، وحتى على مستوى المجالس البلدية في المدن الأميركية المختلفة، خاصة في المناطق المنكوبة بسبب الاعاصير التي تعرضت لها الشهر الماضي مثل إعصار هارفيي، الذي دمر مساحات واسعة في ولاية تكساس، وإعصار إيرما الذي دمر مساحات واسعة في ولاية فلوريدا، حيث ربط المشرعون المحليون الذين يعتمدون على دعم إيباك المالي والتنظيمي.

وتدعي "اللجنة ألأميركية الإسرائيلية للعلاقات العامة – إيباك" في أدبياتها ان الحجج التي تفيد بأن التشريع ينتهك حقوق التعديل الأول في الدستور الاميركي "غير صحيحة، وأنه ليس في مشروع القانون (الذي تدفع لاقراره) ما يُقيد حرية التعبير المحمية دستوريا، كما أن الافراد والشركات (الأميركية) ستظل حرة تماما في انتقاد إسرائيل أو مقاطعة ذلك بمحض إرادتهم" علماً أن فعل ذلك (بحسب القانون) سيجلب غرامات طائلة تصل إلى مئات الآلاف من الدولارات وربما السجن.

وتبرر "إيباك" في لقاءاتها المختلفة التي تنظمها او تشارك فيها على المستوى الوطني والمحلي الاميركي أنه "ليس في هذا القانون ما يقيد حرية التعبير المحمي دستوريا، وان مشروع القانون لا ينظم إلا السلوك التجاري الذي يُقصد به الامتثال لبنود المقاطعة الأجنبية غير المأذون بها أو دعمها، والذي أيدته المحاكم

الأميركية بشكل روتيني انسجاماً مع القوانين الاتحادية التي تقيد التجارة التي تتعارض مع مصالح السياسة الخارجية الأميركية".

وفي آخر دليل صارخ على "فعالية تحركات اللوبي الإسرائيلي" فقد بدأت مدينة ديكنسون بولاية تكساس (جنوب شرق مدينة هيوستن) في مطالبة مقدمي طلبات المساعدة المالية من الأهالي لإعادة البناء في المناطق التي دمرها إعصار هارفي "التعهد خطيا بأنهم لن يشاركوا في مقاطعة إسرائيل" كشرط للحصول على المساعدات، بحسب بيان "الاتحاد الأميركي للحريات المدنية" الذي حصل على نسخ تتضمن الاشتراطات المطلوبة والتي تعتبر انتهاكا لحقوق حرية التعبير.

وقال المدير القانوني لـ "الاتحاد الاميركي للحريات المدنية" في ولاية تكساس أندريه سيغورا، إن "التعديل الأول يحمي حق الأميركيين في المقاطعة، ولا يحق للحكومة (المحلية أو للولاية أو الفدرالية) أن تشترط على ضحايا الإعصار ربط المساعدات العامة المقدمة لهم بالالتزام في الامتناع عن التعبير السياسي المحمي دستوريا، بقضية مثل مقاطعة إسرائيل".

واضاف ان "شرط ديكنسون هو انتهاك فاضح للتعديل الأول في الدستور الاميركي، ويذكرنا بقسم الولاء في عصر ماكارثي (خمسينات القرن الماضي) الذي كان يتطلب من الأميركيين التنصل من العضوية في الحزب الشيوعي وغيرها من أشكال النشاط التي اعتبرت /تخريبية/ حينئذ".

ويقول الموقع الإلكتروني لمدينة دينكستون انه "يقبل طلبات من الأفراد والشركات للحصول على منح من أموال تبرعت بها لإغاثة المتضررين من الأعاصير".

ويحدد طلب الحصول على المساعدة أنه "من خلال التوقيع عليه فلا بد من أن يوثق مقدم الطلب من أنه: (1) لا يقاطع إسرائيل، و (2) لن يقاطع إسرائيل خلال مدة هذه الاتفاقية ".

ويبدو أن بلدية دينكستون تنفذ قانون ولاية تكساس الذي تم إصداره مؤخرا والذي "يتطلب من جميع المقاولين في الدولة أن يشهدوا بأنهم لا يشاركون في مقاطعة إسرائيل".

وفي الوقت الذي لا يتخذ فيه "الاتحاد الأميركي للحريات المدنية" موقفا بشأن مقاطعة بلدان أجنبية، إلا أن المنظمة أيدت منذ فترة طويلة حق المشاركة في المقاطعات السياسية، وأعربت عن معارضتها للقوانين والمشاريع التي تنتهك حق المقاطعة.

وقضت المحكمة العليا منذ عقود بأن المقاطعات السياسية التي يحميها التعديل الأول، وقرارات أخرى تثبت أنه لا يحق للحكومة أن تشترط على الأفراد التوقيع على شهادات تتعلق بتعبيرهم السياسي من أجل الحصول على عمل أو عقود أو مزايا أخرى.

يشار إلى أن "الاتحاد الأميركي للحريات المدنية" رفع يوم وفي 11 تشرين الأول، الجاري دعوى قضائية اتحادية في ولاية كانساس، نيابة عن مدرس رياضيات في المدرسة الثانوية، طلبت منه حكومة الولاية التوقيع على وثيقة بأنه لا ولن يقاطع إسرائيل إذا كان يرغب في المشاركة في برنامج لتدريب المعلمين.

يشار إلى أن "الاتحاد الأميركي للحريات المدنية ACLU"وجه في تموز الماضي رسالة إلى أعضاء الكونغرس، حثهم فيها على أن يعارضوا مشروع القانون من شأنه أن يجرم تأييد المقاطعة للشركات التجارية في إسرائيل وتلك التي تعمل في المستوطنات والأراضي الفلسطينية المحتلة.

بعد جولة تيلرسون .. لماذا لا تضغط واشنطن لحل أزمة الخليج؟

عربي21- يحيى عياش 2017\10\24

شملت الأهداف المعلنة لزيارة وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون لعدد من الدول الخليجية، محاولة جديدة لجمع الأطراف المعنية بالأزمة على طاولة الحوار؛ إلا أن تصريح تيلرسون أن "بلاده لن تفرض حلا على أطراف الأزمة"، أثار تساؤلا حول مدى الرغبة الأمريكية في إطالة أمدها.

وطرح التصريح جدلا فيما إذا كانت واشنطن تعمل بجد لإنهاء الأزمة، أم أن وزير خارجيتها يقوم بزيارات بروتوكولية اعتيادية لإثبات الحضور فقط ، وسط أحاديث عن انشغال الإدارة الأمريكية بملفات أخرى أكثر سخونة، وعدم رغبتها بالميل لطرف دون آخر.

وبدأ الوزير الأمريكي تيلرسون السبت الماضي زيارته للرياض والتقى المسؤولين السعوديين، قبل أن يغادر إلى الدوحة الأحد ويلتقي المسؤولين القطريين.

وذكر تيلرسون في تصريحات صحفية أن الهدف من الزيارة إقناع الأطراف المعنية بالجلوس على طاولة الحوار، متوقعا عدم التوصل لحل سريع في الأزمة، مضيفا "يبدو أن هناك غيابا فعليا لأي رغبة بالدخول في حوار من بعض الأطراف المعنية".

وتعد هذه الزيارة الثانية لوزير الخارجية الأمريكي منذ اندلاع الأزمة الخليجية، ولم تثمر الاثنتين عن أي نتائج ملموسة نحو أي اختراق.

ويشير اللواء المتقاعد أنور عشقي رئيس "مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية"، إلى أن زيارة تيلرسون تحاول دعوة الأطراف المختلفة لطاولة الحوار، لافتا إلى مطالبة الوزير الأمريكي لعدم التفاؤل.

ويؤكد عشقي لـ"عربي21" أن أمريكا "لا تريد أن تفرض حلا لأن من أهدافها الاستراتيجية المحافظة على علاقاتها مع كل دول المنطقة"، مشددا أن الولايات المتحدة لم ترغب منذ البداية في الوساطة وما تقوم به فقط من باب المساعدة في حل الأزمة.

ونوه إلى أن نتائج الزيارة لم تظهر فيها ملامح النجاح فيما يتعلق بالأزمة الخليجية، مضيفا: "الموقف ما زال ضبابيا ولدى أمريكا حرص على تحقيق أحد أهدافها الاستراتيجية بإعادة الأمن والسلام في الشرق الأوسط".

ويرى عشقي أن الهدف الأمريكي بإنشاء المجلس التنسيقي في العراق حاز الاهتمام الأكبر في هذه الزيارة، مبينا أن استمرار الأزمة الخليجية يضر بالمصالح الأمريكية من خلال إطلاق يد إيران في المنطقة وإعطائها الفرصة للمضي في برنامجها النووي.

ولا يتفق الدكتور علي الهيل أستاذ الإعلام السياسي مع عشقي، ويرى أن استمرار الأزمة الخليجية يصب في المصالح الأمريكية، موضحا أن تصعيد الأزمة وإطالة أمدها يخدم أمريكا عسكريا واقتصاديا من خلال إقبال دول الخليج على شراء الأسلحة من الولايات المتحدة.

ويقول الهيل لـ"عربي21": "الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية الأمريكي لا علاقة لها بالأزمة الخليجية وترتكز بشكل أساسي لإنشاء المجلس التنسيقي في العراق"، مشددا على أن أمريكا لا تريد حل الأزمة لأن ذلك يخدم مصلحتها.

ويؤكد الهيل أن"أمريكا لا تستطيع حل أي مشكلة في العالم، لكنها تستطيع استثمارها لتحقيق مصالحها بأكبر قدر ممكن، وهذا ما تتعامل معه في الأزمة الخليجية"، منوها إلى أن ما تعلنه الولايات المتحدة في الظاهر ليس له علاقة بالحقيقة.

واندلعت الأزمة الخليجية في 5 حزيران/ يونيو من العام الحالي بعد قطع الدول الخليجية الثلاث السعودية والإمارات والبحرين إضافة لمصر، علاقاتهما مع قطر بتهمة دعم وتمويل الإرهاب، وهو ما نفته قطر بشكل قاطع.

صفقة القرن وفق السلوك الإسرائيلي والأميركي والصمت العربي: تطبيع مقابل السراب

صالح النعامي العربي الجديد 24\10\2017

يستدلّ مما كشفته قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية أول من أمس، أن "صفقة القرن" التي بشّر بها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، هي مجرد صيغة من صيغ التسوية الإقليمية التي روّج لها بشكل خاص رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزيره أفيغدور ليبرمان. ووفقاً لخطة ترامب للتسوية، كما كشفت القناة الإسرائيلية، فإن الدول العربية هي الطرف الوحيد الذي تم تحديد الثمن الذي يدفعه سلفاً ضمن هذه التسوية، وهو التطبيع الكامل مع إسرائيل. ومن المفارقة أن الخطة لم تتطرق للثمن الذي يتوجب على إسرائيل، التي تحتل الأراضي الفلسطينية والعربية، دفعه بعد إنجاز "الصفقة".

وبغض النظر عن تفاصيل الخطة، فإن السلوك الأميركي يدلل على أن هذه الصفقة ستفضي إلى إضفاء شرعية على بقاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً أن الولايات المتحدة تتبنى التصور الإسرائيلي لمكانة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في مقابلة نشرتها معه قبل فترة صحيفة "يسرائيل هيوم"، نفى السفير الأميركي في تل أبيب، ديفيد فريدمان، أن تكون إسرائيل تمارس الاحتلال من خلال تواجدها في الضفة الغربية. إلى جانب ذلك، فقد صمتت واشنطن عن سلسلة القرارات التي اتخذتها حكومة الاحتلال، خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول الحالي، بشأن تدشين عدد كبير من المشاريع الاستيطانية في أرجاء القدس والضفة الغربية، وهو ما يمثل ضوءاً أخضر أميركياً يسمح لتل أبيب بحسم مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل أن ينطلق قطار "التسوية الإقليمية". فقد أقدمت الحكومة الإسرائيلية أخيراً على خطوات عدة تجعل من فرص التوصل إلى تسوية تقوم على الانسحاب من الأراضي المحتلة، تؤول إلى الصفر. فلأول مرة منذ عقدين من الزمان، أقرّت حكومة نتنياهو خطة لتدشين جيب استيطاني جديد في قلب مدينة الخليل. ومن الواضح أن من يقوم بالبناء في قلب مدينة فلسطينية يصل تعداد سكانها لأكثر من 120 ألف نسمة لا يضع في حسابه إمكانية الانسحاب منها. إلى جانب ذلك، فقد كشفت قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية، أول من أمس، أن إسرائيل، ولأول مرة منذ 15 عاماً، قررت بناء حي استيطاني في قلب حي جبل المكبر في القدس الشرقية. وحسب تقديرات القناة، فإن إسرائيل ستتجه في المستقبل القريب لتدشين مشاريع استيطانية في كثير من المستوطنات النائية التي تجنبت البناء فيها بسبب الضغوط التي مارستها عليها الإدارات الديمقراطية

والجمهورية. في الوقت ذاته، فقد صمتت الإدارة الأميركية عن سلسلة من المواقف التي عبّر عنها نتنياهو والتي تنسف الأسس التي يمكن أن تستند إليها أية تسوية للصراع تلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية. فخلال الاحتفال الذي نظم الأسبوع الماضي، بمرور 50 عاماً على احتلال الضفة الغربية، توعد نتنياهو بأن تبقى منطقة "غور الأردن"، التي تشكل 28 في المائة من مساحة الضفة الغربية، ضمن السيادة الإسرائيلية، علاوة على تعهده بألا تتم إزالة ولو بيت واحد من أية مستوطنة من مستوطنات الضفة. في الوقت نفسه، فإن انجراف المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف أشعل تنافساً بين الساسة والأحزاب الإسرائيلية لتبني مواقف متطرفة من الصراع ترسي دعائم إجماع داخلي يستحيل معه التوصل إلى تسوية تقوم على الانسحاب من الأراضي المحتلة. فوزير الحرب الإسرائيلي السابق، موشيه يعلون، الذي يتطلع لتشكيل حزب جديد يتنافس من خلاله على زعامة "الدولة" في الانتخابات المقبلة، صرح أخيراً بأن "السلام لن يحل"، وأنه يتوجب "جلب مليون يهودي آخر للاستيطان" في الضفة الغربية. وحتى لو راهن أحد على إمكانية أن يحدث تحول على موازين القوى الداخلية في إسرائيل بحيث يصل للحكم تحالف اليسار والوسط، فإن الفروق الأيديولوجية قد انعدمت تماماً بين الأحزاب الصهيونية في كل ما يتعلق بالموقف من الصراع. زعيم حزب العمل، آفي جباي، الذي يعتبر نفسه ممثل "معسكر السلام" الإسرائيلي، أوضح أخيراً أنه في حال تولى رئاسة الحكومة فلن يسمح بإزالة مستوطنة واحدة من المستوطنات في الضفة. ويتضح أن إسرائيل تحدد بالأفعال والأقوال مسبقاً طابع التسوية الإقليمية التي يخطط ترامب لدفعها بالتعاون مع الدول العربية.

ويمثل الصمت الأميركي على الطفرة في المشاريع الاستيطانية التي أقدمت عليها إسرائيل وتجاهل واشنطن سلسلة المواقف التي صدرت عن القيادات الإسرائيلية والتي يستحيل معها التوصل إلى تسوية، تحدياً للدول العربية التي تراهن واشنطن على دورها في دفع التسوية الإقليمية، لا سيما مصر والسعودية والأردن، التي زارها جاريد كوشنر، صهر ومستشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب قبل شهرين لبحث دورها في دفع هذه التسوية. وفي حال حافظت حكومات هذه الدول على الصمت إزاء المواقف الأميركية والإسرائيلية، فإن تعاونها مع الجهود الهادفة لتحقيق التسوية الإقليمية قد يعني تسليمها بصيغة "التطبيع مقابل السراب".

التباعد الأميركي- الروسي.. وخطّ طهران- بيروت

عبد الوهاب بدرخان الاتحاد 2017\10\24

بدأت الولايات المتحدة خطوات أولى لتنفيذ «استراتيجية ترامب» ضد إيران، بعقوبات جديدة تستهدف تطوير الصواريخ البالستية وأخرى تريد التضييق مالياً على «حزب الله» اللبناني– الإيراني. في الوقت نفسه يلقي الواقع الميداني في العراق وسوريا ضوءاً على تقدّم تحرزه إيران في استراتيجيتها الخاصة بالربط بين مواقع نفوذها، إذ إنها لعبت دوراً مباشراً في استعادة محافظة كركوك لمصلحة الحكومة العراقية باختراقها صفوف البشمركة الكردية عبر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (معقله في السليمانية) الذي كان يتزعمه الرئيس الراحل جلال طالباني ويبدو أن نجله بافل هو وريثه في الزعامة وكذلك في العلاقة مع إيران. كما أن ميليشياتها خاضت أخيراً القتال الرئيسي (تحت راية النظام السوري) لاستعادة مدينة الميادين شرقي سوريا، وهي موقع مهم يمهّد أيضاً لاستعادة مدينة البوكمال الحدودية مع العراق وتحقيق الربط بين الميليشيات الإيرانية على جانبي الحدود.

ولذلك يرى العديد من محللي التحركات الإيرانية أنها لا تواجه أي عقبات أمام إقامة الخط البري بين طهران وبيروت مروراً ببغداد ودمشق. وكان هذا الخط ولا يزال يطمح لعبور محافظة الأنبار، ولعله تعزّز أخيراً بحسم الحرب على «داعش» في الموصل وتلعفر ثم باستغلال أزمة الاستفتاء الكردي بوضع كركوك تحت الهيمنة الإيرانية عبر إعادتها إلى سلطة بغداد. وعلى رغم أن الحديث عن هذا الخط البري ورد باستمرار في مختلف التحليلات السياسية والعسكرية فقد كان لافتاً دائماً أن المراجع الحكومية، خصوصاً الأميركية والروسية، لا تشير إليه علناً. ولكن قائد القيادة الوسطى الأميركية الجنرال جوزيف فوتيل نبّه أخيراً إلى أن إيران «تسعى الى بناء محور من طهران إلى بيروت» وتعزيز نفوذها العسكري في سوريا واليمن والعراق. وتفيد معلومات متداولة بأن هذا «المحور» موضع بحث بين الولايات المتحدة وروسيا، وأن واشنطن مصمّمة على إحباطه في حين أن موسكو لا تضعه في أولوياتها.

ماذا يعني ذلك؟ أن عدم التوافق بين الدولتَين الكبريَين يحقق لإيران مصلحة خالصة في استراتيجيتها الخاصة. فهي تجني وحدها الثمار من محاربة «داعش» ومن أزمة بغداد– أربيل. وإذ يقول الجنرال فوتيل إن البنتاغون يعمل مع «شركاء محليين» للتصدّي للدور الإيراني فلابدّ أنه يشير إلى الجيش العراقي وهذا رهان صحيح بمقدار ما هو مجازفة كبرى بسبب الاختراق الذي تمثله ميليشيات «الحشد الشعبي» وقد

تمكّنت إيران من فرضها كجيش موازٍ يتمتّع بـ«شرعية» قانونية، بل فرضت مشاركته في مختلف المعارك ضد «داعش» ووجوده إلى جانب الجيش في أي مكان. كما يعوّل الجانب الأميركي على «قوات سوريا الديموقراطية» التي منحها كل الإمكانات لطرد تنظيم «داعش» من محافظة الرقّة ولمتابعة القتال ضدّه في دير الزور، غير أن هيمنة الأكراد على هذه القوات وتعمّد الأميركيين الاعتماد الجزئي أو الرمزي على العرب السوريين من أبناء المنطقة أشاعا الشكوك في النوايا الأميركية، كما في قدرة هذه القوات على مواجهة الدور الإيراني.

كان تنظيم «داعش» هو الذي ألغى الحدود وربط بين «ولايتَيه»، العراق والشام، ومن الطبيعي أن يفضي إنهاء «دولة الخلافة» المزعومة إلى إعادة الحدود إلى وضعها السابق. غير أن خطط النفوذ الإيراني ترمي إلى وراثة «الحدود الداعشية المفتوحة»، وتنتهز أسوة بالتنظيم الإرهابي الفوضى في العراق وسوريا وضعف الدولة فيهما. وتجري وقائع التحرّك الإيراني علناً وتحت الأنظار، ولا أحد يستطيع القول إنه فوجئ بها أو يكتشفها الآن، ولذلك تصبح التساؤلات مشروعة أولاً عن فاعلية أي عقوبات أو إجراءات أميركية، وثانياً عن أفق الدور الروسي في سوريا بـ«شراكة» ملتبسة مع إيران، وثالثاً –وهذا الأهم– أين مسؤولية الدولتَين الكبريين؟ وهل هما معنيّتان فعلاً باحترام الحدود طالما أنهما أكّدتا مراراً توافقهما على محاربة الإرهاب؟

ويذهب التشكيك أحياناً إلى حدّ القول بأن الروس والأميركيين متفقون ضمنياً على تمكين إيران، وأحياناً على توريطها، ولا يبدو أيٌّ من الاحتمالَين واقعياً ولا الهدف منهما. فالتجربة تفيد بأن ما ترسمه إيران على الأرض تستطيع الحفاظ عليه وترسيخه بسبب اعتمادها على «شركاء محليين». ولكن المطلوب، أي الحؤول دون الربط الحدودي بين الميليشيات الإيرانية، يبقى من بديهيات المسؤولية الدولية لروسيا وأميركا، خصوصاً أنهما مدركتان خطورة أي تساهل حياله أو تلاعب به. إذ إن ترك الميليشيات تتنقّل بسهولة هو وصفة لإدامة الصراعات وإحباط أي حلول سياسية في العراق وسوريا ما لم تضمن هيمنة إيران ومصالحها.

معارضو استفتاء كردستان العراق.. حسابات المصلحة والهيمنة

عمر كوش الجزيرة نت 2017\10\24

شغل استفتاء انفصال إقليم كردستان عن العراق –الذي جرى يوم 25 سبتمبر/أيلول الماضي– الأوساط السياسية والإعلامية الإقليمية والدولية، وتحول إلى أزمة إقليمية ألقت بظلالها على ملفات المنطقة الساخنة، حيث توحدت جهود الدول الإقليمية –وخاصة إيران وتركيا– مع حكومة بغداد لرفض الاستفتاء واعتباره غير قانوني.

واتخذت هذه الدول إجراءات وخطوات سياسية واقتصادية، وصلت إلى حدّ الحصار وإغلاق الحدود والتلويح بعمل عسكري، من أجل ثني حكومة إقليم كردستان والتراجع عن الاستفتاء ومخرجاته.

وتضافرت في هذه القضية عواملُ ضغوطِ الدول الإقليمية والانقسام بين القوى السياسية الكردية داخل الإقليم، إلى جانب رفض الولايات المتحدة ومعها دول غربية لموعد الاستفتاء، ودعوتها إلى الحفاظ على توحيد الصفوف من أجل محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والتزام الساسة الروس الصمت مع دعوتهم إلى الحفاظ على وحدة العراق.

وقد أفضى كل ذلك إلى رضوخ رئيس الإقليم المنتهية ولايته مسعود البارزاني لاتفاق عُقد مع الحكومة المركزية في بغداد برعاية إيرانية، ويقضي بتسليم المناطق المتنازع عليها بين الطرفين إلى حكومة بغداد، وعنى ذلك تسليم كركوك وحقولها النفطية ومطارها ومناطق سنجار وغيرها.

غير أن معارضة كل من إيران وتركيا للاستفتاء الكردي والحذر الروسي، إلى جانب ترك الولايات المتحدة حلفاءها في الإقليم وحدهم أمام زحف مليشيات الحشد الشعبي الطائفية وقوات حكومة بغداد المركزية، يحمل دلالات عديدة، سواء في جهة الأسباب أم في جهة الدروس المستخلصة، رغم اختلاف المقدمات والحجج التي تقف وراء تعاطي كل من إيران وتركيا وروسيا مع أزمة استفتاء الإقليم.

التعاطي الإيراني

منذ البداية وقف ساسة إيران ضد الإعلان عن إجراء الاستفتاء في إقليم كردستان العراق، فوجهوا تحذيرات حازمة وشديدة اللهجة إلى قادة الإقليم، وأرسلوا رئيس هيئة أركان الجيوش الإيرانية كريم باقري إلى تركيا، ليقوم بزيارة هي الأولى من نوعها منذ 1979، للتحضير للقيام بعمليات عسكرية مشتركة لمواجهة إرهاصات استفتاء الاستقلال.

كما أطلقوا تهديدات تحذر من تبعات الاستفتاء بحجة "الحفاظ على وحدة العراق" ورفض تقسيمه. وهي حجة تخفي تخوف إيران من أن قيام دولة كردية مستقلة مجاورة لها ربما يفتح الباب لتهديد يواجه تركيبتها بشكل مباشر، بالنظر إلى التعددية القومية للمجتمع الإيراني، وإلى القمع الممارس على مختلف القوميات غير الفارسية –وبالأخص القومية الكردية– خلال مختلف مراحل الدولة الإيرانية.

ولعل تخوف إيران من قيام دولة كردية في جوارها يرجع إلى أكثر من 70 عاماً، حين أعلن الزعيم الكردي قاضي محمد تأسيس دولة كردية في 22 يناير/كانون الثاني 1946، ضمت مدينة مهاباد وعددا من المدن بكردستان إيران، عُرفت باسم "جمهورية مهاباد"، لكن شاه إيران قضى عليها في عامها الأول بصفقة مريبة مع الاتحاد السوفياتي السابق وبريطانيا وأميركا، وأعدم مؤسسها في 31 مارس/آذار 1947.

ولعل التاريخ يعجّ بالأحداث المتشابهة؛ إذ يضيف اليوم إلى الذاكرة الشعبية الكردية جرحاً آخر ينضم إلى الجروح الكثيرة التي تعرض لها شعب الأكراد في المنطقة، وستتحدث الحكايات والسرديات الكبرى لهذا الشعب عن خيانة بعض ذوي القربى ومكر وكره بعض الآخرين.

ورغم تذرع النظام الإيراني برفض تقسيم العراق؛ فإن ذلك لا يعني سوى الحفاظ على أمنه ومصالحه، بما يخدم مشروعه في التوسع والهيمنة على شعوب المنطقة، لأن قيام دولة كردستان العراق –المحاذية جغرافياً لمناطق غرب إيران– سيحرك الطموح الاستقلالي لدى الملايين من أكراد إيران أيضاً.

ومما يعزز ذلك أن مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني (حدكا) عادوا إلى عملياتهم العسكرية ضد النظام الإيراني بعد توقف دام طويلاً، كما عاود حزب الحياة الحرة الكردي (بيجاك – وهو الفرع الإيراني لحزب العمال الكردستاني التركي) نشاطه العسكري في إيران.

ويكشف واقع الحال أن النظام الإيراني يريد المحافظة على وحدة العراق الذي تحكمه أحزاب وحركات طائفية موالية له، أي كي يخضع العراق برمته للهيمنة الإيرانية، وبالتالي هناك خشية لدى ساسة النظام الإيراني من أن يؤثر انفصال إقليم كردستان بشكل سلبي على مجمل دور طهران الإقليمي، بعد أن بنت شبكة أخطبوطية من المليشيات الموالية لها في كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن.

وبالتالي؛ فقد دفعت إيران حكومة بغداد المركزية ومليشيات الحشد الشعبي للتدخل عسكرياً في كردستان العراق، بحجة بسط سيطرة نفوذ "الدولة الاتحادية" على المناطق المتنازع عليها في كركوك وسواها، مما

يعني تجريد الإقليم من قسم هام من موارده النفطية، ومن المساحة الجغرافية له، وبالتالي وأد ممكنات قيام دولة كردية شمالي العراق.

الموقف التركي

يلتقي الموقف التركي مع الموقف الإيراني في رفض استفتاء كردستان العراق من باب الحرص على وحدة العراق، التي تعني الحفاظ على الأمن القومي التركي، والخوف من تمدد إرهاصات الاستفتاء إلى الداخل التركي، خصوصاً أن ملايين الأكراد يعيشون في تركيا.

وهناك حركات وأحزاب سياسية كردية لها طموحات انفصالية، وخاصة حزب العمال الكردستاني الذي يخوض معارك دامية ضد قوات الجيش والشرطة في جنوب وشرق البلاد، إضافة إلى تخوف المسؤولين الأتراك من استغلال حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا (الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني التركي) الأوضاع في سوريا لإقامة كيان انفصالي جنوب تركيا، الأمر الذي يشكل تهديداً لأمنها القومي.

غير أن التعاطي التركي مع أزمة استفتاء كردستان العراق يختلف في الدرجة والخلفيات التي ينطلق منها، رغم حدة الخطاب السياسي التركي الرافض للاستفتاء جملة وتفصيلاً. فقد اقتصر الأمر على تصريحات أطلقها كبار المسؤولين الأتراك، ووقف الرحلات الجوية إلى أربيل، لكن بقيت الحدود البرية مفتوحة بين الجانبين ولم يتوقف تبادلهما التجاري الضخم (تجاوز العام الماضي 8.5 مليارات دولار).

وفي الجانب السياسي؛ حظيت علاقات الإقليم مع تركيا بمكانة خاصة، حيث استقبل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رئيس الإقليم مسعود البارزاني مرات في أنقرة، وكانت تركيا تعتبر تحسين العلاقات مع الإقليم بمثابة منفذ لمواجهة التغلغل والهيمنة الإيرانية على العراق.

أما عسكرياً؛ فكانت تركيا تنسق عملياتها العسكرية مع حكومة الإقليم لمواجهة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، إلى جانب قيام الجيش التركي بتدريب قوات البشمركة، وهناك أكثر من معسكر تدريبي للجيش التركي في الإقليم، إلى جانب معسكر "بعشيقة" القريب من مدينة الموصل.

ورغم حدة التصريحات التركية بشأن أزمة الاستفتاء؛ فإن التعاطي التركي محكوم بجملة عوامل داخلية وخارجية، فهناك نواب في البرلمان التركي –وخاصة المنتمين إلى حزب الشعوب الديمقراطي– يؤيدون الاستفتاء بل والانفصال، ويرون أن تركيا لن تغلق الأبواب في وجه جيرانها، ولن تقطع علاقاتها مع إقليم كردستان العراق.

وثمة من الأتراك من طالب بأن تلجأ قيادتهم إلى الموقف الأسلم، الذي يؤمّن لها –وفق منطق براغماتي– منافع سياسيّة واقتصادية وأمنيّة هي في حاجة ماسة إليها، والأفضل بالنسبة لتركيا هو التعامل مع الأمر بحكمة وبراغماتية.

ولعل سبب غلبة منطق التعاطي البراغماتي مع أزمة استفتاء إقليم كردستان العراق، هو الانشغال السياسي التركي بالاستحقاقات والقضايا الداخلية التركية في مرحلة تنتقل فيها تركيا من النظام البرلماني إلى مرحلة النظام الرئاسي، حيث يحظى الصوت الكردي في تركيا بأهمية لدى حزب العدالة والتنمية الحاكم في الانتخابات المقبلة.

ولعل الحكومة التركية وجدت نفسها مضطرة إلى تصعيد حدة تحذيراتها من استقلال الإقليم، خوفاً على تحالفاتها مع القوى القومية، خاصة حزب الحركة القومية الرافض بشدة للاستفتاء الكردي. ولذلك يرى بعضهم أن التعاطي التركي الرسمي مع أزمة الاستفتاء لا يمثل موقفاً إستراتيجياً من الإقليم، الذي يشاركها التخوف من تعاظم النفوذ الإيراني بالعراق، والذي يمتد إلى سوريا ولبنان وسواهما.

الصمت الروسي

كان لافتاً تريث الروس في موقفهم من أزمة استفتاء كردستان العراق، حيث التزم مسؤولوهم الصمت واتسمت التصريحات المقتضبة التي أطلقها بعضهم بالحذر بشأن مخرجات الاستفتاء، مع تأكيدهم تأييد موسكو لوحدة العراق، لكنهم أعلنوا –في نفس الفترة– عقد صفقات في مجال الطاقة (النفط والغاز) مع حكومة الإقليم، وتعهدوا بأن يبلغ حجم التعامل أربعة مليارات دولار في أقل من عام.

وبحسب بعض التقارير، فإن شركة "روسنفت" –التي تعتبر عملاق النفط الروسي– أعلنت قبل موعد الاستفتاء بعدة أيام عزمها مساعدة إقليم كردستان على تطوير صناعة الغاز الطبيعي في مجاليْ الإمدادات المحلية والتصدير بصفقة تتجاوز مليار دولار.

ويعدّ ذلك تحولاً لافتاً في توجهات حكومة الإقليم التي تعتبر نفسها حليفا لواشنطن في المنطقة، لكونها صاحبة الفضل الأكبر على أكراد العراق منذ عام 1991.

ويرى المسؤولون في الإقليم أن موسكو تظهر في العلن تأييدها لوحدة أراضي العراق، لكنها تعترف –في الوقت نفسه– بطموحات الأكراد الاستقلالية، ويؤيد رأيَهم قول وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف "نحن

مهتمون بأن يحقق الشعب الكردي –مثل أي شعب آخر على هذا الكوكب– آماله وطموحاته"، ولذلك تفادى المسؤولون الروس إطلاق أي رأي في قانونية إجراء الاستفتاء نفسه أو في الغاية منه.

وبذلك يكون التعاطي الروسي مع أزمة استفتاء كردستان جاء مبايناً للموقفين الإيراني والتركي، لأنه بني على خلفية بحث الروس عن مصالحهم الاقتصادية، وعن أصدقاء جدد في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد عودتهم القوية إلى المنطقة عبر التدخل العسكري المباشر في سوريا إلى جانب نظام بشار الأسد.

خطة ترامب: مفاوضات قصيرة الأمد وتطبيع مع العالم العربي

عرب 48 تحرير : هاشم حمدان 2017\10\24

قال مسؤول كبير في الإدارة الأميركية إنه خلافا للتقارير الإسرائيلية، في الأيام الأخيرة، فإن الرئيس، دونالد ترامب، ينوي وضع خطة سياسية شاملة على الطاولة، وعلى الطرفين أن يتعايشا معها"، مشيرا إلى أن الحديث عن مفاوضات قصيرة الأمد حول خطة تحصل على نسبة رضا 50% من الطرفين، يرافقها تطبيع مع العالم العربي.

ولا يخفي المسؤول نفسه الانحياز الكامل إلى جانب إسرائيل في جملة من القرارات التي اتخذها ترامب مؤخرا، والحرص على المصالح الإسرائيلية، لافتا إلى أن مبعوثي ترامب إلى إسرائيل والمنطقة هم ثلاثة يهود من معتمري قبعات المتدينين.

وقال المسؤول نفسه، الذي لم يشأ ذكر اسمه لصحيفة "يسرائيل هيوم"، مساء أمس الإثنين، إن الخطة السياسية ستقدم للإسرائيليين والفلسطينيين حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر المقبل.

وبحسب المسؤول الأميركي، الذي وصف بأنه على اتصال دائم مع المستوى السياسي الإسرائيلي، إن الرئيس ترامب لا ينوي الدخول في مفاوضات طويلة مع الطرفين، مثلما فعل سابقه في المنصب، باراك أوباما.

وقال "لا يوجد لدى ترامب وقت للألعاب.. هذه خطته، وهذا ما سيكون. وخلافا للتقارير التي نشرت نهاية الأسبوع الماضي في إسرائيل، فإن الخطة تكون على نحو إما الكل أو لا شيء".

وأضاف أن ترامب لا يريد الدخول في وضعية مفاوضات طويلة الأمد حيث من المحتمل أن تظل عالقة، فهو يعتقد أن توفير حيز كبير للمفاوضات للطرفين سيطيل أمدها.

وعندما طلب منه كشف جزء بسيط مما يتوقع أن تشمله الخطة، قال إنه من المتوقع أن تكون إسرائيل راضية بنسبة 50% من الخطة، ومن المتوقع أن يكون الفلسطينيون راضين بنسبة 50% أيضا. وأضاف أن الهدف هو منع نشوء وضع يجلس فيه الطرفان لساعات في غرفة مغلقة، لا يفعلون شيئا باستثناء تبادل الاتهامات.

وبحسبه فإنه "نظرا لعدم منح الطرفين مثل هذا الخيار، فإن السؤال الكبير هو من سيكسر القواعد أولا، ويكون مسؤولا عن إفشال العملية".

وأضاف المصدر أنه من المتوقع أن يقود ترامب عملية تطبيع علاقات بين إسرائيل وبين العالم العربي، وبذلك يسهل على الطرفين كل ما يتصل بتأثير العملية السياسية على السياسة الداخلية.

وتابع أنه بالنسبة لإسرائيل فإن تطبيع العلاقات مع العالم العربي يشكل قفزة من الناحيتين الاقتصادية والدبلوماسية. أما بالنسبة للرئيس الفلسطيني، محمود عباس، فإن هذه العملية ستتيح له اتخاذ قرارات تاريخية من خلال التشاور مع دول عربية أخرى.

وقال أيضا للصحيفة الإسرائيلية "أفترض أنكم انتبهتم إلى القرارات والإجراءات التي يقودها ترامب في الأسابيع الأخيرة لصالح إسرائيل"، وذلك في إشارة إلى انسحاب الولايات المتحدة من منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وخطابه لاحقا بشأن الاتفاق النووي مع إيران.

وقال المسؤول نفسه إن ذلك ليس بمحض الصدفة، فالرئيس يريد أن يدرك الجمهور الإسرائيلي، وأيضا ائتلاف نتنياهو، أنه لن يسمح لأحد بالمس بمصالح إسرائيل، وفي المقابل، فإنه يرغب بـ"اتفاق تاريخي".

وتابع المسؤول نفسه أنه على إسرائيل أن تدرك أنها لا تستطيع أن تأمل بطاقم مبعوثين أفضل من ثلاثة يهود يعتمرون قبعات المتدينين، في إشارة إلى سفير الولايات المتحدة في إسرائيل ديفيد فريدمان، والمبعوثين جيسون غرينبلات، وصهر ترامب جاريد كوشنر.

وقال أيضا إن صهر الرئيس، كوشنر، والمبعوث الخاص غرينبلات "متفائلان"، ويعتقدان أنه بإمكان الامتيازات الاقتصادية أن تحسن وضعا سياسيا، فإن فريدمان يعتقد أنه ليس من السهل عقد صفقة.

إلى ذلك، نقلت "يسرائيل هيوم" عن مصادر إسرائيلية اطلعت على التقرير قولها إن "خطة الرئيس ترامب من الممكن أن تحدث زلزالا حقيقيا من الناحية السياسية في إسرائيل. وإذا كان هناك ما يشكل خطرا على الائتلاف اليوم فهو الخطة المرتقبة لترامب".

مسؤول أمريكي يكشف: خطة سلام أمريكية حتى نهاية العام "الكل او لا شيء"

عصمت منصور – سما 2017\10\24

قال مصدر أمريكي كبير في البيت الأبيض، أمس الإثنين، إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سوف يضع خطته السياسية على الطاولة حتى نهاية العام الحالي بحيث سيتعامل الطرفين معها كأمر واقع وفق ما انفردت بنشره صحيفة اسرائيل هيوم.

المصدر رفض الإفصاح للصحيفة عن تفاصيل الخطة ولكنه لخصها بأنها سترضي إسرائيل بنسبة 50% والفلسطينيين بنسبة50% أيضا وذلك ولن تعطى ساعات طويلة من الجدل والاخذ والعطاء والاتهامات المتبادلة بين الطرفين بل اتخاذ قرارات.

المصدر أضاف أن ترامب سيقوم بعملية تطبيع العلاقات بين اسرائيل والعالم العربي من أجل مساعدتها في تمرير الخطة داخليا لأن التطبيع يعتبر خطوة كبيرة تجاه إسرائيل وأيضا لمساعدة الرئيس أبو مازن الذي سيجد بالدعم العربي قوة تمكنه من اتخاذ القرار السليم.

ترامب يقود خطوات مهمة لصالح إسرائيل في الأسابيع الأخيرة مثل الإعلان عن الخروج من اليونيسكو وهو ما شدد عليه المصدر مضيفا أيضا الخطاب تجاه اتفاق إيران النووي لافتا الى ان هذا ليس صدفة ولم يأتي بشكل عفوي مؤكد ان على نتنياهو وائتلافه ان يدركوا ان ترامب لن يسمح بالمساس بإسرائيل.

هذه توصيات مدير الـ CAI السابق للتصدي للنفوذ الإيراني

واشنطن– وكالات عربي21 2017\10\24

كشف المدير السابق لوكالة المخابرات الأمريكية "سي آي إيه"، ليون بانيتا، الثلاثاء، عن توصيات كان قد قدمها في وقت سابق للتصدي لنفوذ إيران، ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، لكنها لم تدخل حيز التنفيذ.

وقال بانيتا وشغل أيضا منصب وزير الدفاع في عهد باراك أوباما، إن "الولايات المتحدة بحاجة إلى تشكيل ائتلاف في الشرق الأوسط لا يقتصر فقط على مكافحة الإرهاب بل والتصدي أيضا للنفوذ المتزايد لإيران"، حسبما صرح في مؤتمر معهد هدسون في واشنطن.

وأوضح: "لقد قدمت هذه التوصيات في الماضي، ولكن للأسف هذه التوصيات لم تدخل حيز التنفيذ، لكني على قناعة بأن هناك ضرورة إلى إنشاء تحالف في الشرق الأوسط يتألف من بلدان تعمل فيما بينها في وئام".

وشدد بانيتا في توصيته على أن "تكون إسرائيل جزءا من هذا التحالف، لأنهم بصراحة (إسرائيل) يشعرون بالقلق أيضا إزاء تنظيم الدولة والإرهاب والإجراءات الإيرانية".

وأعلن، ترامب في 13 تشرين الأول/ أكتوبر الجاري، استراتيجية جديدة تجاه إيران، قال إنها "تهدف إلى منع إيران من الحصول على السلاح النووي ودعم الإرهاب وزعزعة الشرق الأوسط".

وفي عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما، أطلق تحالف دولي بقيادة واشنطن، يضم أكثر من عشرين دولة، ويهدف لمحاربة تنظيم الدولة، ووقف تقدمه في العراق وسوريا بعدما سيطر التنظيم على مساحات شاسعة في البلدين.

وبدأت الغارات الأمريكية في آب/ أغسطس 2014، بعد كلمة لباراك أوباما، ذكر فيها الأوضاع السيئة في العراق، والاعتداءات العنيفة الموجهة ضد الإيزيديين.

"سورية المفيدة" شرقاً...الانفجار الآتي بين روسيا وأميركا وإيران

محمد أمين العربي الجديد 2017\10\24

تتجه الولايات المتحدة نحو ترسيخ وجودها في شرقي سورية الغني بالثروات، بعد سيطرة "قوات سورية الديمقراطية" (قسد)، التي تدعمها، على أغلب مساحة محافظة الرقة، وجزء من ريف دير الزور الغني بالنفط والغاز، وهو ما يثير حفيظة روسيا، الداعمة لقوات النظام التي تحاول السيطرة على مدينة دير الزور وريفها، آخر معاقل تنظيم "داعش" المهمة في سورية. وبات شرق سورية أهم مسارح التنافس الروسي الأميركي، إذ تدل التصريحات الأميركية على أن واشنطن تنوي البقاء طويلاً في هذا الشرق، خصوصاً في محافظة الرقة التي باتت منطقة نفوذ أميركي وغربي. وجاءت سيطرة "قوات سورية الديمقراطية"، يد أميركا البرية الضاربة في شرقي سورية، على حقل العمر، أكبر حقول النفط في سورية، في إطار خطوة واسعة باتجاه ترسيخ السيطرة الأميركية على شرقي سورية، الذي يعتبره مراقبون تمثيلاً حقيقياً لمصطلح "سورية المفيدة" الذي أطلقه النظام منذ سنوات، وكان هذا الشرق خارجه.

وكان النظام قد أطلق عبر ماكيناته الإعلامية منذ أكثر من عامين هذا المصطلح، مشيراً إلى أنه يضم دمشق، ووسط سورية، وساحلها، وشمالها، واستثنى شرق البلاد الذي يضم معظم الثروات الاقتصادية في البلاد. ويتكون شرق سورية من ثلاث محافظات كبرى من حيث المساحة، هي الرقة، والحسكة، ودير الزور، وهي أكثر من نصف مساحة سورية، وتضم ثروات البلاد الاقتصادية، عدا عن الموقع الجغرافي المميّز الذي أدركت واشنطن أهميته في إطار الصراع على الشرق الأوسط، فوضعت ثقلها العسكري والإعلامي من أجل الهيمنة عليه، وهو ما أثار هيستيريا روسية، إذ ترى موسكو أن خصمها التقليدي (واشنطن) يسيّر "اللعبة" بطريقة من الممكن أن تحرمها مكاسب مهمة في سورية. وحاولت قوات النظام، المدعومة من الروس، قطع الطريق أمام "قسد" إلى حقل العمر النفطي، لكن حركة مباغتة من الأخيرة جعلتها في المقدمة، لتعلن السيطرة على الحقل، في خطوة لا يزال يكتنفها الغموض، وربما تأتي تنفيذاً لتفاهمات أميركية مع تنظيم "داعش" أبرمت في مدينة الرقة أخيراً، أتاحت للتنظيم إنقاذ المئات من مسلحيه الذين كانوا يدافعون عن مدينة الرقة.

وأعلن المتحدث باسم التحالف، الكولونيل ريان ديلون، لوكالة "أسوشييتد برس"، أن التحالف، الذي تقوده أميركا، يتواصل مع روسيا حالياً لتجنب أي صدام بشأن المنطقة التي تفصل بين مقاتلين موالين للتحالف

وقوات النظام السوري، وتقع حول حقل العمر. وقال إن "التحالف يعتزم الاستمرار في تخفيف حدة الصراع مع الروس، لضمان أن تتمكن القوات الحليفة والدعم الجوي الخاص بالتحالف من العمل بشكل آمن في حقل العمر النفطي وحوله". وأضاف ديلون إن "مقاتلي قوات سورية الديمقراطية يواجهون فلول مقاتلي تنظيم داعش في مجمع سكني متاخم للحقل"، مشيراً إلى أن "قوات سورية الديمقراطية ستستمر في تأمين مناطق رئيسية، وشن هجوم في عمق مناطق خاضعة لسيطرة التنظيم على طول الحدود مع العراق، وفي منطقة دير الزور".

ومن المتوقع أن تتأزم الأوضاع أكثر في شرق سورية بعد القضاء على "داعش" في محافظة دير الزور، والذي بات مسألة وقت لا أكثر، خصوصاً أن النظام لا يزال يصر على العودة إلى المناطق التي تسيطر عليها "قوات سورية الديمقراطية"، ما يعني احتمال اندلاع صدام مسلح بين القوتين في تجسيد حقيقي للخصومة بين موسكو وواشنطن، والتي بدأت تطفو إلى السطح أخيراً بعد إدراك روسيا أن الولايات المتحدة تكرس وجوداً عسكرياً في الرقة. وبات الشرق السوري موزعاً بين القوتين، إذ تسيطر الوحدات الكردية، عماد "قوات سورية الديمقراطية"، على أغلب محافظة الحسكة، أبرز سلال سورية الغذائية، والغنية بالبترول، إذ تضم عدة آبار كبيرة، أبرزها حقل الرميلان، كما تسيطر على غالبية محافظة الرقة التي تتميز بموقع جغرافي مهم، فضلاً عن وجود أكبر سدين في سورية على أراضيها، وباتا تحت سيطرة هذه القوات التي بدأت تكرس وجودها من خلال تشكيل "مجالس محلية" مرتبطة بها. كما تتميز الرقة بأهميتها الزراعية، ووجود عشرات آبار النفط والغاز، التي سيطرت عليها قوات النظام في ريف الرقة الجنوبي في سياق التنافس المحموم على الشرق السوري. ويشتد التنافس على محافظة دير الزور، ويتفاعل بشكل يومي، إذ تتحرك "قوات سورية الديمقراطية" شمال نهر الفرات بشكل أسرع مما هو متوقع، وتسيطر على مواقع جديدة من تنظيم "داعش"، بحيث تقترب من السيطرة على كامل ريف دير الزور شمال النهر، والذي تتركز فيه الثروة النفطية. في هذا الوقت، تتحرك قوات النظام جنوب النهر، وتقترب من السيطرة على كامل مدينة دير الزور، وكامل المنطقة الواقعة جنوب النهر، ومن المرجح أن تتجه خلال أيام إلى مدينة البوكمال على الحدود السورية العراقية. لكن قوات النظام فقدت أهم آبار النفط ومحطات التجميع والتوليد، إذ سيطرت "قوات سورية الديمقراطية" على العمر، وكونيكو وحقل الجفرة، ومن المرجح أن تتجه نحو حقل التنك المهم بعد سيطرتها على حقل العمر.

وألمح مسؤول بارز في حكومة النظام، أمس الإثنين، إلى أن قوات الأخير ربما تلجأ لمحاولة العودة إلى الرقة، ما يظهر توجس النظام، وقلقه من التطورات المتلاحقة، خصوصاً لجهة إعلان عدة دول غربية نيتها إعادة إعمار المدينة. وقال وزير إعلام النظام، محمد رامز ترجمان، في تصريحات لوسائل إعلام روسية، إن حكومته لا تعتبر أي أرض في سورية محررة "إلا بدخول قوات الجيش العربي السوري إليها، ورفع العلم الوطني فوق مبانيها"، وفق تعبيره. وأضاف "ما حدث في الرقة، وخروج تنظيم داعش الإرهابي منها، أمر إيجابي، لكن من الضروري أن تدخل القوات السورية المدينة، وذلك بغض النظر عمن كان فيها، تحت ما يسمى تنظيم (داعش)، أم أية منظمة، أو كتلة أخرى".

وبعد انتقادات وزارة الدفاع الروسية، أول من أمس، لسرعة تخصيص دول غربية أموالاً لإعادة إعمار مدينة الرقة، عبّر وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره العراقي، إبراهيم الجعفري، في موسكو أمس الإثنين، عن استياء بلاده من مجريات معركة الرقة وما بعدها. وقال إن موسكو تنتظر "توضيحات" من واشنطن، حول "تصرفات غريبة" لاحظتها روسيا في معركة الرقة الأخيرة. وأشار إلى أن "موسكو وواشنطن تتواصلان في ما يخص سورية حول تسوية النزاع على مستوى العسكريين، وبين خارجيتي البلدين". وأوضح "أنه، في الفترة الأخيرة، لوحظت تصرفات غريبة من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، حيث تكرر هجوم الجيش السوري ضد داعش مع هجوم التنظيم الإرهابي من المناطق التي تسيطر عليها مجموعات مدعومة من الولايات المتحدة الأميركية"، مشيراً إلى "الخروج الجماعي لمسلحي داعش من الرقة". وأعلن لافروف أنه "تساءل أكثر من مرة عن الأهداف التي تريد الولايات المتحدة تحقيقها في سورية، والجواب كان دائماً نفسه، وهو أن الهدف هو الحرب على داعش والانتصار عليه، لذا فإن موسكو تتطلع للحصول من واشنطن على ردود صريحة وواضحة حول السياسة الجديدة لواشنطن في سورية وإنشاء المجالس المحلية على أراضي دولة ذات سيادة". وكانت بريطانيا قد أعلنت، أول من أمس، أنها خصصت 13 مليون يورو كمساعدات تُمهد لتدفق الحياة مجدداً في مدينة الرقة، وذلك بعد أن أعلنت فرنسا، عقب انتهاء المعارك مع "داعش" في المدينة، تقديم دعم مماثل، قيمته 15 مليون يورو. وتظهر سرعة الاستجابة الغربية لإعادة إعمار الرقة نيّة واشنطن وحلفائها الأوروبيين تحويل الرقة إلى قاعدة دائمة في المشرق العربي، تستطيع من خلالها ضرب الطموحات الروسية والإيرانية

في الهيمنة على هذا المشرق، الذي بات على أعتاب مرحلة جديدة، تؤكد أن أوراق الحل النهائي في سورية تحتاج إلى مزيد من الوقت كي تجهز.

وربما يجد النظام نفسه مضطراً للتنازل، في محاولة لاحتواء الطموحات الكردية في إنشاء كيان ذي صبغة كردية في المناطق التي تسيطر عليها الوحدات الكردية، خصوصاً أن حليفه الروسي يدفع باتجاه ترسيخ حل سياسي يقوم على إنشاء نظام لا مركزي في البلاد. وتحاول موسكو عقد مؤتمر "شعوب سورية" في قاعدة حميميم العسكرية على الساحل السوري، من المنتظر أن يكون للأكراد نصيب فيه، إذ تسعى روسيا إلى اختراق العلاقة التي تربط أكراد سورية بالأميركيين، من خلال التلويح لهم بورقة الكيان الكردي في أي حل سياسي مستدام. لكن يبدو أنه من الصعوبة بمكان أن تنجح المساعي الروسية، في ظل الارتباط المتين بين الأكراد والأميركيين في هذه المرحلة الحساسة من الصراع على سورية، إذ يخشى الأكراد تخلي واشنطن عنهم في حال محاولتهم إرضاء الروس على حساب علاقتهم مع الأميركيين، خصوصاً في شرق سورية. كما يبدو الشرق السوري مرشحاً ليكون مسرح تنافس إيراني سعودي، خصوصاً بعد الزيارة المفاجئة لوزير سعودي، الأسبوع الماضي، إلى منطقة عين عيسى شمال الرقة، إذ كانت الزيارة رسالة مباشرة من الرياض لطهران مفادها أن الحلم الإيراني بتشكيل "الهلال الشيعي" لن يتحقق. وتسعى طهران للسيطرة على البادية السورية وشرق سورية من أجل تسهيل مهامها بإنشاء طريق بري يربطها بسورية ولبنان عبر العراق، ولهذا حشدت عدة مليشيات تتبع لها في الصراع على هذا الشرق الذي يدفع أبناؤه ثمن صراعات إقليمية ودولية لا تزال في البدايات. وباتت الرقة ودير الزور خاليتين من سكانهما، إذ تشرد عشرات الآلاف في البراري والمخيمات، فيما يقتل يومياً العشرات بقصف مزدوج من طيران التحالف الدولي، والطيران الروسي.

تم بحمد الله